تأثير التجارة على التنمية الاقتصادية في الأردن

أولاً: المقدمة:

هذه الدراسة تتحدث عن موضوع مهم جداً في الأردن وهو العلاقة بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي، واصل الناتج المحلي الإجمالي الأردني نموه منذ عام 1990 حتى اليوم كذلك التجارة ممثلة بالصادرات والواردات واصلتا النمو بسرعة أيضاً. بينما البطالة كانت تزيد وتنقص أثناء الفترة 1990-2005. بينما أسهم وتضّخم سوق الأسهم المالية كانا يزيدان.

هذه الدراسة تستهدف تحليل تأثير التجارة على الاقتصاد خصوصا تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي وسوق الأسهم المالية والبطالة والتضّخم والدين العام الخارجي. والتي يمكن أن تفيد في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

التجارة إحدى أهم المواضيع في الاقتصاد بسبب تأثيرها على النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية في الاقتصاد. أيضا التجارة لها تأثير على مستويات المعيشة التي تعتبر مهم جدا.

إنّ بيانات هذه الدراسة مأخوذة من قسم الإحصائيات والبنك المركزي الأردني.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تلعب التجارة دور مهم في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال التأثير على كمية الصادرات والواردات، ويعمل الأردن على اتخاذ الترتيبات التي تعمل على زيادة حجم الصادرات الأردنية من خلال توقيع الاتفاقيات الدولية والتي تمثل أهمها في توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية، وتوقيع اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة العالمية، حيث كان الهدف الرئيسي من الدخول في هذه الاتفاقيات هو زيادة حجم الصادرات الأردنية والذي ينعكس على الوضع الاقتصادي في الأردن.

لذلك تتلخص مشكلة هذه الدراسة في التعرف على التأثير الذي أحدثته التجارة على الناتج المحلي الإجمالي ومقدار المساهمة التي حققتها في تنمية الاقتصاد الأردني بعد توقيع اتفاقيات الشراكة الدولية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التجارة على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال دراسة تأثير التجارة متمثلة في حجم الصادرات والمستوردات وحجم التضخم المالي، والبطالة، والمديونية الخارجية.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1. هناك تأثير لحجم الصادرات والمستوردات على الناتج المحلي الإجمالي.
2. هناك تأثير لحجم التضخم المالي على الناتج المحلي الإجمالي.
3. هناك تأثير لحجم البطالة والمديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

خامساً: مصادر البيانات الإحصائية

تم جمع البيانات الإحصائية اللازمة لإجراء التحليل واختبار الفرضيات من نشرات البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة.

سادساً: أسلوب تحليل البيانات:

سيتم تحليل البيانات بطريقة وصفية وذلك لإظهار اتجاهات المتغيرات المختلفة، كذلك سيتم استخدام نموذج انحدار الخطي بسيط والذي يقيس علاقة الصادرات والواردات والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي من واقع بيانات إحصائية سنوية للاقتصاد الأردني للفترة (2000-2005).

سابعاً: خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: الانفتاح الاقتصادي

ويصف هذا الفصل مفهوم الانفتاح الاقتصادي والتأثيرات التي يمكن أن يتركها على الاقتصاد بشكل عام. وقسم إلى ثلاثة أجزاء:

الأول: علاقة الانفتاح الاقتصادي بالنمو

الثاني: علاقة الانفتاح بالتضخم الاقتصادي

الفصل الثاني: تطور التجارة في الأردن في الفترة 2000-2004

الفصل الثالث: النماذج القياسية لعلاقة النمو في الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري وعلاقة البطالة بالميزان التجاري الأردني، وعلاقة الميزان التجاري بالتضخم.

تحليل الاقتصاد القياسي الثاني لعدّة نماذج التي تتضمّن:

1: $GDP= a+b1\ TB+Ui$

Were *TB*: Trade Balance. *Ui: error term.*

2: ***U= a+b1 TB+Ui***

Were ***U:*** **unemployment.**

3: ***TB= a+b1 INF+Ui***

Were: ***INF*** **inflation.**

الفصل الأول

الانفتاح وعلاقته بالنمو الاقتصادي

1. تعريف الانفتاح

الانفتاح يقلل العوائق أمام حركة السلع، ورأس المال، والعمل من دولة إلى أخرى. حركة العمالة بين الدول تعتبر صعبة وذلك بسبب وجود قيود على الهجرة، ولكن هناك بعض الاتجاهات التي تعتبر أن العمالة يمكن أن تتحرك من خلال تحرك السلع من مكان لآخر. لذلك، الانفتاح يعني التوسع في عملية التجارة وتحرر رأس المال.

كون درجة الانفتاح تتحدد من خلال العديد من العوامل

الإنفتاح محدّد بالعديد من العوامل مثل هيكلة الاقتصاد وحجمه ونوعه الخ.. ، من الصعب جدا اليصل إلى صورة واضحة لتحديد الانفتاح. لذا، تدفق التجارة والرأسمال يستعملان عموما كمتغيّرات لقياس درجة الإنفتاح. أدلة الإنفتاح المستندة على التيارات التجارية تشمل الصادرات أو الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو GNP. نسبة الصادرات إلى GNP، والمستوردات إلى GNP، أو مجموع الصادرات والواردات إلى GNP تعتبر من أمثلة قياس الانفتاح الاقتصادي.

مؤشرات الإنفتاح المستندة على التدفق الرأسمالي تتوفر من خلال درجة امتلاك الدولة لصفقات رأسمالية أو امتلاك الأموال في أي دولة أخرى مثل نسبة تدفق رأس المال الداخلي أو الخارجي إلى GNP. إقتصاد أي بلد يكون مفتوحاً على الاقتصاد الخارجي من خلال التغييرات في السياسة التجارية من أجل توسيع التجارة الدولية. إذا تم اليصل من إلى الإفتتاح الاقتصادي من خلال زيادة التجارة، فإن الصفقات الرأسمالية تحرّر في المرحلة التالية. الأخذ بعين الإعتبار هذا التسلسل من الإنفتاح الاقتصادي، المؤشرات المعتمدة على تدفق التجارة تستخدم كمتغيرات مساعدة من أجل قياس درجة الانفتاح. كذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار توفر الكثير من الاحصائيات التجارية حول تدفقات رأسمال[1]. في هذه الدراسة يعرّف الانفتاح على أنه نسبة الصادرات الحقيقية مجموعاً إلى المستوردات الحقيقية إلى GNP في الحسابات القومية.

1. علاقة بين الإنفتاح والنمو

هناك تاريخ طويل يشير إلى أن التجارة الدولية تعتبر محرّك رئيسي للنمو الاقتصادي، يعود على الأقل إلى آدم سميث. على أية حال، كان هناك تحفظات كثيرة على التجارة الخارجية حتى بداية القرن العشرين، ولكن في الوقت الحاضر ظهر الانفتاح الاقتصادي على أنه المحرك للنمو الاقتصادي.

[1] Chelsea C. Lin and Ray-Yun Chang The Endogenous Trade Policy Formation and Outsourcing.

عدد من إقتصاديي التطور واصلوا التعلّق بنظرية الحماية ما بين الخمسينات إلى السبعينات. فقد بينو أن الدول النامية تتبنّى إستراتيجية استيراد بدلاً من التصنيع[2] من أجل اليصل إلى تقدم اقتصادهم. طبقا لإقتراحاتهم حول السياسة التجارية، الإنفتاح الإقتصادي يجب أن يبقى ضمن إطار محدود. لكن بلدان أمريكا اللاتينية، التي تابعت السياسات التجارية المحمية، أخفق في إنجاز إنفتاح فعّال في نهاية الثمانينات. من الناحية الأخرى، البلدان الآسيوية الشرقية بما في ذلك كوريا التي تبنّت إستراتيجية منفتّحة نجحت في تطوير إقتصادياتهم في نفس الفترة. وبالتالي تم التوصل إلى نظريات نمو إقتصادية جديدة إشتقّت من دراسة هذه الإستراتيجيات التي ظهرت. نظريات النمو الجديدة قدّمت من قبل، على سبيل المثال، (Romer and Grossman, 1986، و(Helpman 1992) الذين رأو أن الإنفتاح يؤثّر على النمو الاقتصادي على المدى البعيد من خلال تأثيره على التغير التكنولوجي. في هذه النماذج، إذا توسّع الإنفتاح، الواردات من المواد والسلع الإنتاجية التي تستخدم التكنولوجيا تصبح محتملة وهذا يسهّل اليصل إلى التخصص في صناعة تكنولوجيا جديدة مركزة في الصناعة. الطلب الفعّال الجديد يظهر بسبب تقديم المنتجات الجديدة باستخدام تقنية جديدة. منفعة المنتجين على إستثماراتهم تزيد إذا طوّروا تقنية لمنتج جديد. هكذا نظرية النمو الجديدة تؤكّد دور الإنفتاح في النمو، وترى الظروف الخارجية للإنفتاح على أنه عوامل إيجابية في تسهيل النمو.

Sengupta (1994) يشدّد بأنّ الإنفتاح في التجارة، وبشكل خاص، نمو الصادرات يؤدي إلى نمو على المدى البعيد من خلال آليتين واحدة تأثير معدل الإنتاج الديناميكي لنمو قطاع الصادرات، الذي يعمل كعامل مساعد في إنتشار التقنية والخبرة الحديثة عبر قطاعات أخرى.

والثاني زيادة العائدات على إنتاج المنتجات ذات الكثافة التقنية الذي يلعب دورا متزايدا في تجارة صادرات حديثة مثال على ذلك البلدان الآسيوية الشرقية، مثل كوريا وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان. على أية حال، نظريات النمو الجديدة توجه لها انتقادات وذلك لأنها لا تتوقّع بشكل صريح بأنّ الإنفتاح سيزيد النمو الإقتصادي.

المنافسة المتزايدة كما لاحظ Schumpeter يمكن أن تعمل على تخفيض الأرباح المتوقّعة. Grossman و Helpman (1992) يشيران بأنّ التدخّل في التجارة يمكن أن تزيد النمو على المدى البعيد إذا كانت الدول تمتلك ميزة تنافسية بالنسبة للسلع التي تركز فيها التكنولوجيا. كتب الأستاذ تيسير الصمادي عن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات في الأردن.

[2] Chu Ping Lo, International Outsourcing and Intra Industrial Trade.

2. علاقة بين الإنفتاح والتضّخم

يؤثّر الإنفتاح على التضّخم من خلال آليات مختلفة. هناك وجهتا نظر بديلتان تتعلّقان بالعلاقات السببية بين الإنفتاح والتضّخم (Chiho 1994، آي . إم . كول 1991) أحد هذه فرضية دفع الكلفة حيث أنّ الإنفتاح يسبّب تضّخم أعلى. هذه وجهة النظر مستندة في حالة الدول النامية التي يتمركز تحرير إستيرادهم بشكل رئيسي على المواد والسلع الإنتاجية. إذا إنفتاح بلاد يصبح أعلى بسبب أن السلعه المصدّرة مصنّعة من مواد مستوردة والسلع الإنتاجية ترتفع نسبة تضّخمها لأنها متأثّرة مباشرة بالزيادات في أسعار المواد المستوردة.

الفصل الثاني

أداء الاقتصاد الأردني في فترة الدراسة:

تنمية تجارية في الأردن 2000-2004:

تقدّمت الأردن للأمام في الإصلاح الاساسي والعولمة والإنفتاح على الأسواق الخارجية، أخذت الأردن سياسات إصلاح عريضة في كلّ القطاعات. هذه السياسات إستهدفت تحسين قابلية منافسة الاقتصاد الأردني في سوق خارجية مفتوحة أمام قابلية الحركة التجارية والتدفق الكبير بالجذب المحلي والإستثمار الأجنبي، وتحسّن قطاع الصادرات بإفتتاح الأسواق الخارجية وتحسين المنتجات الأردنية.

يقيّم هذا البحث الجهود السريعة التي استهدفت تحرير التجارة الخارجية وتحسّن الفرص للتعامل مع العجز في الميزان التجاري بتحليل التطوّرات والتغيّرات في نشاط التجارة الخارجية.

1. حقق الاقتصاد الوطني نموا بلغت نسبته (7.5%) بالأسعار الثابتة و(12.6%) بالأسعار الجارية للعام 2004، مقارنة مع (4%) بالأسعار الثابتة و(5.3%) بالأسعار الجارية عام 2003، في حين استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيق معدل نمو حقيقي نسبته (5%) عام 2004. ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد الأردني في تحقيق أداء أفضل خلال السنوات المتبقية من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تزايد قدرة الاقتصاد الأردني على تجاوز تداعيات الحرب على العراق واستمرار النمو في الصادرات الوطنية والنمو الكبير في قطاع الصناعات التحويلية إلى جانب تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات.
2. بلغ معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (3.4%) خلال عام 2004، في حين استهدفت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006 الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم ما نسبته (1.8%) سنوياً، ويعتبر هذا المعدل من بين أدنى معدلات التضخم في دول المنطقة، ويعزى السبب في ارتفاع معدلات التضخم عام 2004 عما هو مستهدف إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية فاقت كل التوقعات بما في ذلك التوقعات التي على أساسها تم بناء موازنة عام 2004.
3. نمو حجم التجارة الخارجية (الصادرات + المعاد تصديره + المستوردات) بما نسبته (36.8%) ليصل إلى ما قيمته (8563.2) مليون دينار، مقارنة بما قيمته (6256.9) مليون دينار في عام 2003. وذلك بسبب تزايد حركة التصدير وخاصة من المناطق الصناعية المؤهلة وارتفاع قيمة المستوردات جراء ارتفاع أسعار النفط وارتفاع أسعار صرف العملات الرئيسية تجاه الدولار الأمريكي.
4. نمو الإيرادات المحلية والمنح الخارجية بما نسبته (14.4%) خلال عام 2004 لتصل إلى ما مقداره (2805.6) مليون دينار مقابل (2452.1) مليون دينار خلال عام 2003 مسجلة بذلك زيادة مقدارها (353.5) مليون دينار. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بما نسبته (27.6%) وانخفاض المنح الخارجية بنسبة (14.1%)، حيث ارتفعت حصيلة الإيرادات المحلية بما قيمته (463.3) مليون دينار نتيجة لزيادة كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية وأقساط القروض المستردة بحوالي (345.6) مليون دينار و(102) مليون دينار و(15.7) مليون دينار على التوالـي. وعلى نحو مغاير، سجلت المساعدات الخارجية خلال عام 2004 تراجعاً بمقدار (109.8) مليون دينار أو ما نسبته (14.1%) مقارنة بعام 2003 لتصل إلي (666.7) مليون دينار.

5. ارتفاع إجمالي الإنفاق خلال عام 2004 بما نسبته (11.4%) ليصل إلى ما مقداره (2930.4) مليون دينار مقابل (2630.7) مليون دينار خلال عام 2003 مسجلاً بـذلك ارتفاعاً مقداره (299.7) مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بحوالي (162.8) مليون دينار أو ما نسبته (7.5%) وزيادة النفقات الرأسمالية بنحو (136.9) مليون دينار أو ما نسبته (29.3%). ويعزى الارتفاع في النفقات الجارية بشكل رئيسي إلي الزيادة في دعم المحروقات بحوالي (171.3) مليون دينار أو ما نسبته (193.1%) عن مستواه في عام 2003 ليصل مقداره الدعم خلال عام 2004 إلي (260) مليون دينار. وفي حال استثناء بند دعم المحروقات، يلاحظ أن النفقات الجارية خلال عام 2004 سجلت تراجعاً طفيفاً بلغ حوالي (8.5) مليون دينار أو ما نسبته (0.4%) مقارنة بعام 2003. أما الارتفاع في النفقات الرأسمالية فيعكس تزايد وتيرة إنجاز وتنفيذ المشاريع التنموية في المملكة خلال عام 2004 بالمقارنة مع عـام 2003.
6. أفضت التطورات التي شهدتها الإيرادات المحلية والمنح الخارجية والنفقات العامة خلال عام 2004 إلي تراجع ملحوظ في العجز المالي الكلي للموازنة العامة ليهبط إلي ما مقداره (124.8) مليون دينار أو ما نسبته (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2004، منخفضاً بذلك عن العجز المسجل في عام 2003 بحوالي (53.8) مليون دينار وعما هو مقدر في قانون موازنة عام 2004 بنحو (168.2) مليون دينار. ولدى استعباد الفوائد المجدولة والبالغة (67.9) مليون دينار لعام 2004 من العجز المالي الكلي وصولاً إلي العجز النقدي ينخفض العجز المالي للموازنة ليصل إلي (56.9) مليون دينار مقابل (79) مليون دينار خـلال عام 2003.
7. انخفاض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (1.6%) عام 2004.
8. في ضوء التطورات التي شدتها المديونية الداخلية والخارجية، بلغ صافي الدين العام في نهاية عام 2004 ما مقداره (7178) مليون دينار أو مـا نسبته (93.6%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعـام 2004، مقابـل (7095) مليون دينار أو مـا نسبته (100.6%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2003. أما الرصيد القائم للدين الخارجي (الحكومي والمكفول) في نهاية عام 2004، فقد بلغ حوالي (5349) مليون دينار أو ما نسبته (69.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 مقابل (5392) مليون دينار أو ما نسبته (76.4%) مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي لعام 2003، أي بانخفاض مقداره (43) مليـون دينار أو بنحو (6.7) نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء هذا الإنخفاض في رصيد المديونية الخارجية على الرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار صرف العملات العالمية الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي والتي أثرت سلباً على رصيد المديونية الخارجية بحوالي (163.7) مليون دينار أردنـي. وهذا يعني أن المبالغ المسددة في عام 2004 قد فاقت مجموع المسحوبات والفوائد المجدولة بحوالي (206.7) مليون دينـار. وفيما يتعلق بصافي الدين الداخلي (حكومة مركزية/ موازنة)، فقد بلغ في نهاية عـام 2004 ما قيمته (1980) مليون دينار أو ما نسبته (25.8%) مـن الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2004 مقابل ما مقداره (1711) مليون دينار في نهاية عام 2003 أو ما نسبته (24.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ صافي الدين الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة) ما قيمته (1829) مليون دينار أو ما نسبته (23.8%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2004 مقابل ما مقداره (1703) مليون دينار في نهاية عام 2003، أو ما نسبته(24.1%) من الناتج المحلي الإجمالي.

9. انخفاض نسبة الفقر على مستوى المملكة لتصل إلى (14.2%) في عام 2002 مقارنة مع ما نسبته (21.3%) في عام 1997. كما بينت النتائج انخفاض عدد الفقراء من (943) ألفاً في عام 1997 ليصل إلى (733.2) ألف فرد في عام 2002، أي أن ما معدله (42) ألف فرد سنوياً، في المتوسط، قد خرجوا من دائرة الفقر.
10. انخفاض معدّل البطالة إلى 12.5% في أيّار 2004 مقارنةً مع 14.5% عام 2003.

عملت الجهود على تحرير التجارة الخارجية:

إزالة الموانع على قابلية الحركة التجارية بإلغاء الإستيراد والتصدير يجيزان، وموانع تعريفات نقصان بإلغاء التعريفات أو تنقصها على مجموعة كبيرة من مساهمات الإنتاج الكبيرة والمتوسّطة والصناعية.

الأجور والضرائب التوحيدية على السلع المستوردة التي مصدّرة ثانية في أجر واحد، الحدّ الأقصى إلى هذا الأجر نقص إلى 30 % في 2000. وجدت دراسات البنك الدولي التي التعريفة المتوسطة في الأردن الأوطأ في الشرق وشمال أفريقيا المتوسّط.

إصلاح إدارة العادات لزيادة الشفافية بنظام Asycuda.

يحرّر نظام سعر الصرف ليصل a نظام الذي أكثر فتحا على العالم الخارجي في التدفق التجاري والكبير لكي يزيد معدل إنتاج وجوّ الإستثمار وهذا عمل بالإعلان الذي دينار يمكن أن يحوّل إلى الوسائل الرأسمالية منذ يوليو/تموز 1997.

تحسّن مناطق المناطق الحرّة وتتوسّعهم لكي يجذبوا إستثمار للإشتراك في تطوير صناعات التصدير والصفقات والتجارة العابرة. بتحسين البناء التحتي والخدمات التي تدعمها وتبني أكثر منها. خصوصا، بعد تغيير منطقة العقبة إلى a مجال إقتصادي خاصّ منذ 2001 تلك بارزة في الضرائب المنخفضة ولا تعريفات. وهو بارز من قبل a بيئة عمل تحرّرية التي إجراءات تحرّرية وسهلة لأن تطبّق أنظمة الإدارة المتقدّمة وهذه جعلتها جذّابة للإستثمار.

لكي ينجز complementarities بالاقتصاد العالمي والإفتتاح على الأسواق الدولية ويهزمان عقبة السوق المحلية الصغيرة الذي يمنعان المنافسة ويستفيدان من وفرة الحجم، وقّعت الأردن عدّة ثنائية والإتّفاقات المتعدّدة الجوانب التي تسهّل التجارة، الأكثر أهمية منطقة تجارية مجّانية عربية، إتفاقية الإتحاد الأوربي التجارية، أهّل إتفاقية مناطق صناعية، ينضمّ إلى منظمة التجارة العالمية وإتفاقية التجارة الحرة بالولايات المتّحدة

بأخذ سياسات التحرير والإفتتاح الاقتصادي. الصيغة القانونية والمؤسساتية وضعت تلك الأهداف لإتّباع قانون السوق الكهربائي وتحرير الأسعار ويمنعان إحتكارا، هذا ترجم بإصدار قانون المنافسة #49 في 2002 وقانون حماية منتج وطني #50 في 2002 لإلغاء القانون #4 في 1998 لكي يضيف شفافية ومطاطية أكثر في تطبيق القانون في حماية المنتجين المحليين من

يصبحان مستوى عالي لذا مآذيّا بسبب إستيراد السلع المماثلة أو يتنافسان مع إنتاجهم بوضع طرق الحماية الذي يذهبان بإتفاقيات الأردن التجارية.

المنزلة التجارية:

معارض البيانات المتوفرة التي حجم التجارة (صادرات + إعادة صادرات + واردات) كان عنده تطور بارز في السنوات الخمس الأخيرة (2000–2004)

مقابل السنوات السابقة الخمس. الحجم زاد في المعدل بحلول الـ17.2 % في فترة الدراسة. مقابل معدل نمو متوسط 3.5 % في الفترة 1995–1999، لليصل في المعدل 86.4 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في فترة الدراسة. مقابل 79.2 % في فترة المقارنة. هذا التقدّم لملاحظة الذي درجة السوق الأردنية للإنفتاح زادت التي ناتج من الجهود أن تحرّر التجارة وتزيد في أسعار النفط، هذه الزيادة البارزة في حجم التجارة خرجت كنتيجة إلى تطوّرات نشاط التصدير والإستيراد الذي يمكن أن يشوّفا ك:

أولا: الصادرات

معدل نمو الصادرات الكليّة وصل في المعدل 16.9 % في الفترة 2000–2004. مقابل 5.9 % في الفترة 1995–1999. وصل 28.4 % كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في 2000–2004 مقابل 25 % في 1995–1999. هذا النمو جاء كنتيجة في نمو الصادرات وإعادة الصادرات الوطنية في المعدل بحلول الـ18 % و15.2 % على التوالي في 2000–2004 مقابل 6.2 % و4.5 % في 1995–1999. أبعد وصل في المعدل 22.9 % و5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في 2000–2004 و20.3 % و4.8 % في 1995–1999.

أيضا النمو البارز الذي عملت قيمة الصادرات في السنوات الخمس الأخيرة جاءت أساسا من الزيادة في كمية الصادرات. كالعدد الإسمي لكمية التصدير زاد بحلول الـ15.6 % في 2000–2004 كالقيمة الإسمية إلى أسعار الصادرات زادت في المعدل بحلول الـ1.8 % في نفس الفترة. هذا النمو في حجم الصادرات في الفترة 2000–2004 جاء من الدخول في عدّة ثنائية والإتّفاقات المتعدّدة الجوانب إلى التطبيق، أهّل إتفاقية مناطق صناعية خصوصا التي الأردن وقّعت. هذه تشوّف بقيمة الصادرات من QIZ إلى السوق الأمريكية وصلت من 17.8 مليون دينار في 2000 إلى 660 مليون دينار في 2004، يتضمّن 28.3 % من الصادرات الكليّة، وإذا نحن نخرج هذه النمو في قيمة الصادرات ستنقص في المعدل من 18 % إلى 10.5 % في الفترة 2000–2004.

سلع الصادرات في السنوات الـ5 الأخيرة:

الزيادة البارزة في القيم الأردن من الملابس، قيمة هذه الصادرات زادت في المعدل بحلول الـ88.6 % في 2000–2004 ليصل 708.6 مليون دينار في 2004، يتضمّن 30.4 % من قيمة الصادرات في 2004 مقابل 7 % في 2000، بهذه الملابس السلع الأكبر صدّرت. كيو آي زد أكثر الصادرات من الملابس.

الزيادة في القيمة لتعدين المنتجات (فوسفات وملح قلي) في المعدل بحلول الـ3.6 % في السنوات الخمس الأخيرة تصل 283.2 مليون دينار في 2004. الذي نمو منخفض كنتيجة يشكّل 12.1 % من الصادرات الكليّة في 2004 مقابل 21.2 % في 2000 التي تبدي أداء قطاع التعدين الذي الإضافة منها نقص بحلول الـ3.8 % لتشكيل 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2004.

الزيادة في قيمة المنتج الزراعي تصدّر في المعدل بحلول الـ10.2 % في السنوات الخمس الأخيرة تصل 200.9 مليون دينار في 2004. إنّ معدل نمو صادرات المنتج الزراعي أقل من معدل نمو الصادرات الكليّة، في سنة 2000 يشكّل 10.8 % بينما في السنة 2004 وصل 8.6 % الصادرات الكليّة. الإضافة في هذا القطاع نما بحلول الـ1.4 % في 2004 مقابل 22.6 % في 2003.

النمو في قيمة المنتجات الصيدلية في المعدل بحلول الـ9.9 % في السنوات الخمس الأخيرة. وصول 158.5 مليون دينار في 2004. في 2000 يشكّل 10.3 % من الصادرات الكليّة بينما في 2004 تشكّل 6.8 % من الصادرات الكليّة. تحتاج هذه الصناعة إستثمارا كبيرا في البحث والتطوير.

تركيب منتج الصادرات طبقا للتصنيف الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة ذلك كان هناك a تغيير هيكلي نحو الزيادة في سهم سلع الإستهلاك يصل في المعدل 52.1 % في 2000–2004 مقابل a سهم في المعدل 42.2 % في 1995–1999. أيضا سهم السلع الإنتاجية زاد من 3.2 % في 1995–1999 إلى 4.2 % في 2000–2004 في المعدل. بالمقابل مادة خام وسلع إستهلاك وسيط في المعدل نقصا من 54.5 % في 1995–1999 إلى 43.7 % في 2000–2004. هذا يذهب إلى الزيادة لتصنيع قطاع الصادرات الذي أغلب إنتاجه سلع إستهلاك الذي كان أكثر من قطاع صناعة التعدين يصدّر.

التوزيع الجغرافي للصادرات في السنوات الخمس الأخيرة:

الزيادة البارزة في قيمة الصادرات الأردنية إلى السوق الأمريكية. زاد بحلول الـ168.2 % في 2000–2004. لليصل إلى 721.8 مليون دينار في 2004.

يشكّل السهم الأكبر في صادرات المواطن بحلول الـ30.9 % في 2004 مقابل 4.1 % في 2000.

زيادة في صادرات الأردن إلى السوق العراقية بحلول الـ52 % في 2000–2004 تصل 358.8 مليون دينار أو 15.4 % من الصادرات الكليّة في 2004. الأسواق الأمريكية والعراقية تشكّل 46.3 % من الصادرات الكليّة.

قيمة الصادرات الأردنية إلى الإتحاد الأوربي زادت من 35.5 مليون دينار إلى 63.1 مليون دينار أو 2.7 % من الصادرات الكليّة في 2004، التي منخفضة.

بالرغم من أنّ السوق العربية ما زالت السوق الأكبر تصل 43.9 % من الصادرات الكليّة في المعدل في 2000–2004، لكن سهم هذه السوق من السهم الكليّ بدأ بنقص بشكل تدريجي منذ 2001 كانت هي كانت 50.4 %، وصل 40.2 % في 2004، هو ضروري لإبقاء هذه الأسواق بينما دخلت الأردن الإتفاقية التجارية العربية العظيمة المجّانية في 2005.

الواردات الثانية:

النمو المتوسط للواردات وصل 17.7 % في 2000–2004 مقابل a معدل نمو في المعدل 2.6 % في 1995–1999. الواردات وصلت في المعدل 58.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في 2000–2004 مقابل 53.2 % في 1995–1999. الكمية الإسمية للواردات زادت في المعدل بحلول الـ10.8 % في 2000–2004 مقابل الأسعار الإسمية زادت في المعدل بحلول الـ6 %.

هذا النمو في الواردات كان بسبب عدّة عوامل، الأكثر أهمية منه الزيادة في أسعار النفط، الزيادة في سعر صرف العملات ماعدا الدولار أمام دينار، يزيد في سعر المساهمات خصوصا في الملابس، وإجراءات التجارة المحرّرة مثل نقص التعريفات على a عدد كبير من الإستهلاك وسلع الإستهلاك الوسيط.

سلع الواردات في السنوات الخمس الأخيرة:

نمو في قيمة واردات النفط الخامّ في المعدل بحلول الـ29.6 % في 2000–2004 يصل 973.3 مليون دينار في 2004، يتضمّن الجزء الأكبر لقيمة الواردات الكليّة 16.9 %، هذا يذهب إلى الزيادة في سعر النفط في المعدل بحلول الـ21.8 % في 2000–2004، أيضا كان هناك زيادة في الواردات النفطية بحلول الـ6.3 % في 2000–2004 الذي جاءت من التحسين في النشاط الاقتصادي بالأضافة إلى تحرير التجارة.

زيادة في قيمة واردات الملابس تدخل في المعدل بحلول الـ42.8 % في 2000–2004، تضمّن 7.9 % من الواردات الكليّة.

تنظّم سلع الواردات طبقا للتصنيف الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة ما شوّف أي تغيير في تركيبهم. تشترك الواردات فيها من سلع الإستهلاك زادت في المعدل بحلول الـ26.7 % في 2000–2004 مقابل 25.4 % في 1995–1999. سهم المواد الأولية وسلع الإستهلاك الوسيط زادا في المعدل من 52.7 % في 1995–1999 إلى 53.4 % في 2000–2004. بالمقابل الواردات من السّلع الرّأسمالية هبطت في المعدل من 21.6 % في 1995–1999 إلى 18.1 % في 2000–2004. هذا الهبوط بسبب النقصان في التعريفات على العربات. سهم واردات عربات النقل نقص من 14.2 % في 2000 إلى 9 % في 2004.it بارز الذي يتضمّن سهم المواد الأولية وسلع الإستهلاك الوسيط أكثر من نصف الواردات الكليّة.

التوزيع الجغرافي للواردات في السنوات الخمس الأخيرة:

الزيادة البارزة في الواردات من السوق السعودية، زاد بحلول الـ98.7 % في 2000–2004. وصول 1145.9 مليون دينار في 2004. يشكّل 19.9 % من الواردات الكليّة في 2004 كانت تشكّل 3.3 % في 2000. هذه الزيادة تذهب إلى التغيير من السوق العراقية إلى السوق السعودية في الواردات النفطية منذ 2003، الواردات من العراق تشكّل 14.9 % في 2000 بينما إنحدرت إلى 0.8 % في 2004. كلّ سهم البلدان العربي من الواردات وصل 30.8 % في 2004 مقابل 23.7 % في 2000.

الواردات من الإتحاد الأوربي زادت في المعدل في 2000–2004 من 10.15 وصول 1292.7 مليون دينار في 2004. نمو هذه الواردات كانت أوطأ من النمو في الواردات الكليّة، سهم الواردات الأوروبية له التناقصات من 33 % في 2000 إلى 22.4 % في 2004. سعر صرف اليورو ضدّ دينار زاد في المعدل بحلول الـ15.6 % في السنوات الـ3 الأخيرة يصل 0.996 دينار، هذا سبّب قيمة الواردات من الإتحاد الأوربي للزيادة.

الزيادة في قيمة الواردات من الخزفيات في المعدل بحلول الـ42.2 % في 2000–2004 تصل 484.7 مليون دينار في 2004 كانت السوق الصينية في الموقع الثاني بعد السوق السعودية في الواردات.

الميزان التجاري:

النسبة المئوية من صادرات من الواردات وصلت 41.3 % في 2000 بينما وصلت 48.6 % في 2004، بينما يصدّر المواطن نسبة مئوية من الواردات وصلت 33.2 % في 2000 ثمّ زادت إلى 40.5 % في 2004.

عجز الميزان التجاري زاد من 1912.8 مليون دينار حول 31.4 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2962.6 مليون دينار حول 37.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2004.

هذه زيادة العجز جاءت من الزيادة في أسعار النفط وفي تبادل العملات الأجنبي أمام دينار.

الإصلاحات في التجارة والإنفتاح المحرّر على السوق الدولية زادا الصادرات والواردات.

Table 1

Jordanians unemployed be gender and year2000-2004 by percentages

year	2000	2001	2002	2003	2004
total	13.7	14.7	15.3	14.5	12.5
males	12.3	13.7	14	13.4	11.8
females	21	20.6	21.9	20.5	16.5

في 2000–2002 معدّل البطالة زاد ينتظر أن يبطئ نمو في الناتج المحلي الإجمالي. بينما في 2002–2004 معدّل البطالة نقص بسبب a نمو أسرع في الناتج المحلي الإجمالي. في سنة 2000 في الأردن، معدّل البطالة وصل 13.7 %. في السنة 2001 زادت إلى 14.7 % ثمّ إستمرّت بالزيادة في السنة 2002 تصل 15.3 % ثمّ في 2003 إنحدرت إلى 14.5 % وفي 2004 إستمرّت بالرفض وصول 12.5 % معدّل البطالة للإناث كانت أعلى منه للذكور في كلّ السنوات وفي 2004 النسبة كانت للذكور 11.8 % بينما للإناث هي كانت 16.5 %.

Table 2

Inflation in Jordan 2000-2005 percentage

year	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Inflation rate	0.7	1.8	1.8	2.3	3.5	4.2

نسبة التضّخم زادت في 2001 ووصلت 1.8 %، في 2002 بقى بدون تغيير ثمّ زاد في 2003–2004 ليصل 3.5 %، ثمّ نقص في 2005 ليصل 1.8 %.

Table 3

Jordan's international trade

year	Imports JD	Exports JD
1994	2,362,582,522	995,181,157
1995	2,590,250,444	1,241,132,448
1996	3,043,556,453	1,288,171,762
1997	2,908,085,352	1,301,388,467
1998	2,714,373,745	1,277,899,210
1999	2,635,206,877	1,298,716,797
2000	3,259,403,667	1,346,581,474
2001	3,453,729,258	1,626,732,492
2002	3,599,160,375	1,963,942,466
2003	4,072,007,732	2,136,667,874
2004	5,799,241,360	2,753,023,815

الواردات الأردنية زادت خلال الفترة 1994–1996 ثمّ هبطت في الفترة 1997–1999 ثمّ زادت ثانية إلى الـ2000 –2004. بينما الصادرات الأردنية زادت خلال الفترة 1994–1997 ثمّ هبطت في 1998 ثمّ عادت للنمو في الفترة 1999–2004.

TABLE 4

Jordan's trade balance (exports-imports) 1994-2004 JD

year	trade balance
1994	-1,367,401,365
1995	-1,349,117,996
1996	-1,755,384,691
1997	-1,606,696,885
1998	-1,436,474,535
1999	-1,336,490,080
2000	-1,912,822,193
2001	-1,826,996,766
2002	-1,635,217,909
2003	-1,935,339,858
2004	-3,046,217,545

الميزان التجاري للأردن زاد في 1995 ثمّ نقص في 1996. في 1997–1999 زاد ثانية، ثمّ في سنة 2000 زاد ثانية ثمّ عاد للهبوط في الفترة 2001–2002 ثمّ زاد ثانية في 2003–2004.

Table5

Jordanian outstanding external public debt, in million JD.

Year	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Outstanding external public debt	5043,5	4969,8	5350,4	5391,8	5348,8	5240,5

الأردني يعلّق دينا خارجيا نقص في 2001 إلى 4969,8 مليون دينار، ثمّ زاد في 2002–2003 إلى 5391,8 مليون دينار، ثمّ نقص في 2004–2005 ليصل 5240,5 مليون دينار.

Table 6

Jordanian GDP million JD

year	2000	2001	2002	2003	2004	2005
GDP	5998.6	6363.7	6778.8	7203.6	8164	9118.1

زاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر في الفترة 2000–2005 وصل في 2005 إلى 9118.1 مليون دينار.

Table 7

Jordanian Stock market capital, in Million US $.

year	2001	2002	2003	2004	2005
Stock market	4476.7	5029	7772.8	13330.8	26378

زادت سوق الأسهم المالية الأردنية بشكل مستمر في الفترة 2001–2005 كما وصلت في 2005 إلى 26378 مليون الولايات المتّحدة $.

تحليل الاقتصاد القياسي

نماذج دراسة:

1:*GDP= a+b1 TB+Ui*

2:*U= a+b1 TB+Ui*

3:*TB= a+b1 INF+Ui*

إختبار أي دي إف نفّذ إلى كلّ البيانات وجدنا بأنّهم ليسوا ثابتة كالقيمة المحسوبة كانت أقل من القيمة الحرجة من منضدة MacKinnon على 5 % أهمية. ثمّ عندما الإختبار كان منفّذ ثانية بعد أخذ الإختلاف الأول، البيانات ما زالت ليست ثابتة.

عندما الإختبار كان ظهرا منفّذا ثانية بعد أخذ الإختلاف الثاني، البيانات كانت ثابتة كالقيم المحسوبة كانت أعظم من القيم الحرجة.

Table 8

ADF test results

variable	Calculated value	Critical value
GDP	-5.9	-3
TB	-6.8	-3
INF	-6.9	-3
U	-5.9	-3

عندما يخمّن المعادلة لنموذج 1 بإستعمال أو إل إس، شوّفت النتائج في المنضدتين تحت:

Table 9

OLS test results model 1

variable	coefficient	T statistic
Constant	651.9464	2.456640
TB	-2.007403	2.456640

Table 10

Model 1

Adjusted R square	D.W	F test
0.74	0.57	69.5

الميزان التجاري لـه a علاقة سلبية بالناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى −2.007403؛ هذا يعني بأنّ الزيادة في الميزان التجاري سينقص الناتج المحلي الإجمالي. العلاقة كانت هامّة بشكل إحصائي.

ندما يخمّن المعادلة لنموذج 2 بإستعمال أو إل إس، شوّفت النتائج في المنضدتين تحت:

Table 11
OLS test results model 2

variable	coefficient	T statistic
a constant	3.245551	2.356754
TB	-0.007112	-5.693879

Table 12
Model 2

Adjusted R square	D.W	F test
0.57	0.68	32.4

الميزان التجاري لـه a علاقة سلبية بالبطالة وصلت −0.007112 هذه تعني بأنّ الزيادة في الميزان التجاري سينقص بطالة. العلاقة كانت هامّة بشكل إحصائي.

Table 13
OLS test results model 3

variable	**coefficient**	**T statistic**
a constant	-1117.602	-9.435599
INF	45.10207	3.397387

Table 14
Model 3

Adjusted R square	D.W	F test
0.31	0.79	11.5

التضّخم لـه a علاقة إيجابية بالميزان التجاري وصلت 45.10207 هذه تعني بأنّ الزيادة في التضّخم سيزيد ميزان تجاري. العلاقة كانت هامّة بشكل إحصائي.

الاستنتاجات:

النموذج بين أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري. أيضا النموذج بين علاقة عكسية بين البطالة والميزان التجاري. بالإضافة النموذج بين أن هناك علاقة مباشرة بين الميزان التجاري والتضّخم.

إلغاء التعريفات على الواردات لكي تتمكّن من تخفيض الأسعار في المواد المنتجة محلياً والمعاد تصديرها لتكون هناك فرصة أفضل للمنافسة. يجب أن تكون هناك ضرائب متناقصة أيضا على صناعات الصادرات وصناعات الواردات الوسيطة. بالإضافة إلى ضرورة التوسّع بخفض الضرائب في المناطق الصناعية المجّانية لتحسين منافسة الصادرات الوطنية. والاستمرار بالعمل على تطبيق الاتفاقيات الثنائية والإتّفاقات المتعدّدة الجوانب الموقعة من قبل الأردن. تحسين وضع الصادرات الأردنية من خلال مساعدة الصناعات المختلفة الوصول إلى أسواق جديدة. توفير الحوافز أيضا، مالية ومعونة والتقنية لتأسيس صناعات سلع الإستهلاك الوسيط في الأردن التي ستنقص الواردات من سلع الإستهلاك الوسيطة. التركيز على التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية والبلدان الإسلامية.

References

1: Chelsea C. Lin and Ray-Yun Chang The Endogenous Trade Policy Formation and Outsourcing
2: Chu Ping Lo, International Outsourcing and Intra Industrial Trade.
3: David Roland-Holst and David Zilberman, Asian trade liberalization and US agriculture
4: Steve Parker, Phan Vinh Quang, and Nguyen Ngoc Anh , Has The U.S.-Vietnam Bilateral Trade Agreement Led to Higher FDI into Vietnam?
5: Joan Costa-Font, Ramon Tremosa-Balcells, and Montserrat Font-Vilalta, Does Trade Foster Regional Economic Activity? Aggregate Evidence from Spanish Regions.
6: William R. DiPietro and Emmanuel Anoruo, International Trade and Global Income Inequality
7:Troy G. Schmitz and James L. Seale, Jr. Countervailing Duties, Antidumping Tariffs, and the Byrd Amendment: A Welfare Analysis.
8: Kwang-Soo Jhang. The Effects of Openness on Growth and Inflation in the Korean Economy
9: Development of trade in Jordan 1971-1985, Mohammad almajali, 1987, economics department university of Jordan.
10: Determinants of Jordanian foreign trade 1973-2000, khaled al-sawaie 2003, economics department graduate studies college, university of Jordan.
11: Improving the industrial exports in Jordan, fuad aldwairi, 1990, economics department, university of Jordan.
12: The determinants of merchandise exports, the case of Jordan, Arqam al-Raddaie. 1998, Economics department, Al albeit university.
13: Factors that affect Jordan foreign trade an analogical study using gravity model during 1985-1995. Mohammad bani Ahmad, 2000, economic department of economics, university of yarmook.
14: The impact of monetary variables on Jordan's balance of payments: an analytical study, arwa alnejdawi, 1992, graduate studies college, university of Jordan.
15: Current approach in analyzing balance of payments the case of Jordan 1976-1995. Hazim Marashdeh 1999.
16: Capital goods imports, and its role in economic growth in Jordan, econometric analytical study 1970-1995. Samer Alrjoob, 1997, department of economics, University of Jordan.
17: The export strategy in Jordan an evaluative study, nida almaani, 1996, graduate studies college, university of Jordan.
18: policies of encouraging and improving national exports 1976-1992, Mohammad Khaleel 1995, economics department, University of Yarmook.
19: is the export-led growth hypothesis valid for Jordan's economy? Professor Tayseer Alssmadi, Ministry of Planning, 2001.